



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2013 - العدد: 02

### الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 07 جمادى الثانية 1434

الموافق 18 أفريل 2013

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الثالثة ..... ص 03  
• أسئلة شفوية.

## محضر الجلسة العلنية الثالثة

المنعقدة يوم الخميس 07 جمادى الثانية 1434

الموافق 18 أفريل 2013

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

## تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية؛
- السيد وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيدة وزيرة الثقافة؛
- السيد وزير الاتصال؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

## إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

المظفرة، والثاني حين تقلد مسؤوليات كبيرة في الدولة غداة الاستقلال، وكان أبرز هذه المسؤوليات وأعظمها، حينما استجاب مرة أخرى لنداء الوطن وقبل مسؤولية تسيير شؤون الدولة، على رأس المجلس الأعلى للدولة، أيام المحنة الوطنية العصبية.

حقا إنه يغيب عنا اليوم بجسده ولكنه يبقى حاضرا بيننا بمبادئه وقيمه ونضاله من أجل الجزائر، فالناس لا تقاس بالأعمار وإنما بالمبادئ والأعمال التي عاشوا لأجلها.

لقد فقدت الجزائر برحيل المجاهد علي كافي واحدا من رجالها الكبار، الذين ستحتفظ لهم ذاكرة الأجيال بتضحياتهم الجسام وعطاءاتهم الوطنية ووفائهم لرسالة نوفمبر الخالدة، وإني - زميلاتي وزملائي - إذ أجدد التعازي الخالصة باسم أعضاء مجلس الأمة لأسرة الفقيد ولرفاقه المجاهدين ولكافة الشعب الجزائري، فإني أدعو المولى عز وجل أن يتغمد روحه الطاهرة برحمته الواسعة، ويتقبله في جنة الخلد مع الشهداء والصالحين والصدّيقين وحسن أولئك رفيقا، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

(قراءة سورة الفاتحة)

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، وسماع ردود السيدة والسادة أعضاء الحكومة؛ ولكن قبل هذا، إسمحوا لي - وقد ودعت الجزائر بالأمس أحد قادتها البارزين إلى مثواه الأخير، الرئيس، المجاهد علي كافي رحمة الله عليه - أن أقول بعض الكلمات بالمناسبة.

هكذا شاء الله وقضت مشيئته جل وعلا أن يغادرنا إلى الأبد خامس رئيس للدولة الجزائرية المستقلة، وهي لا تزال تحتفي بنخمسينية الاستقلال، فماذا عسانا نقول أمام هذا المصاب الجلل، إلا أن نعزي أنفسنا والشعب الجزائري والأسرة الثورية ونقدم خالص المواساة إلى عائلة الفقيد، فقيد الجزائر، وإنا لله وإنا إليه راجعون؛ لقد مات الرجل وبقي التاريخ يحتفظ ببطولته وأمجاده، ويكفيه شرفا وتخليدا لذكراه أنه ما تأخر قط في تلبية نداء وطنه، حيث شرفه قدر الجزائر أن يبلي البلاء الحسن في الجهاديين الأصغر والأكبر، الأول حين برز قائدا مغوارا وشجاعا باسلا إبان ثورة التحرير

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيعة؛ والكلمة الآن للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل، السيد العضو المحترم،

إن السؤال الذي تفضلتم بطرحه، يندرج ضمن الانشغالات التي عبر عنها بعض المواطنين، بخصوص استرجاع بنادق الصيد الخاصة بهم، التي تم استيرادها برخص مستوفية الشروط، وتم حجزها من قبل مصالح الجمارك، وذلك بأمر من القطاع الوزاري المكلف بتطبيق أحكام النصوص المتعلقة بحالة الطوارئ. ردا على ذلك، يشرفني أن أقدم لكم عناصر الإجابة على سؤالكم فيما يلي:

كما تعلمون، إن الظروف الأمنية التي عرفتها بلادنا كانت هي الدافع إلى جمع بنادق الصيد في وقتها، حتى لا تقع في أيدي الإرهابيين، وقد سطرت السلطات العمومية آنذاك هذا القرار كإجراء وقائي، اتخذ لدواع أمنية محضة قصد حرمان الجماعات الإرهابية من مصدر للتسليح يتمثل في تجريد المواطنين من البنادق التي يمتلكونها وتزامنا مع سحب بنادق الصيد من ملاكها، تم إعطاء تعليمات لكافة ولاية الوطن لتعليق تسليم رخص استيراد الأسلحة بكل أنواعها، وفي نفس السياق كان من الطبيعي تعميم هذا الإجراء على الجمارك، من أجل تجميد تسليم كل الأسلحة المستوردة، على الرغم من الطابع القانوني لهذا الاستيراد يندرج هذا العمل ضمن سلسلة من الإجراءات العامة التي تهدف إلى محاربة الجماعات الإرهابية وفي تقديرنا كانت لهذه العملية نتائج إيجابية على المستوى الأمني وكذا الحفاظ على أرواح الأشخاص وممتلكاتهم.

وقصد التوضيح، فإن التعليمات التي وردت بشأن تجميد تسليم بنادق الصيد على مستوى الجمارك، لم تبادر بها وزارة الداخلية، بل كانت بقرار حكومي اتخذ آنذاك، كما ذكرت، في إطار الإجراءات العامة للتصدي للإرهابيين وحماية المواطن، مع الإشارة كذلك بأن عدد البنادق المحجوزة في هذا الإطار لم تتجاوز ألفي بندقيّة، ومهما

إذن، وبعد الترحيب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة - كما قلت - سماع الأسئلة التي سيتقدم بها الزملاء، أعضاء المجلس، وسماع ردود السيدة والسادة أعضاء الحكومة المتواجدين معنا. وبداية، أبدأ بصاحب السؤال الشفوي الأول وهو السيد بوزيد بدعيعة، وقطاع الداخلية والجماعات المحلية.

السيد بوزيد بدعيعة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس المحترم، السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر، الأسرة الإعلامية، الضيوف الكرام. السؤال:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني، السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية، أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي:

لقد قامت الجمارك الجزائرية في سنتي 2002 و2003 بحجز بنادق صيد، تم استيرادها من طرف العديد من المواطنين وعلى مستوى مختلف ولايات الوطن، وعن طريق رخص سلمت لهم من طرف المصالح المختصة، بعد تحقيقات أمنية مختلفة للمصالح المعنية بذلك، وطبقا للنصوص القانونية المعمول بها، لكن الجمارك قامت بحجز هذه البنادق بداية من سنة 2002 على أساس تعليمات من وزارة الداخلية.

معالي الوزير، سؤالي: هل التعليمات تلغي القانون؟ وهل يمكن تسليم هذه البنادق المستوردة برخص قانونية منذ أكثر من عشر سنوات؟ أو يستوجب تعويض المعنيين ماديا وبالقيمة والعملية المصرح بهما عند الجمارك؟ شكرا معالي الوزير؛ شكرا سيدي الرئيس.

السيد عبد القادر زروقي: شكرا سيدي الرئيس؛  
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف  
المرسلين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

سيدي الرئيس المحترم،

السادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71  
من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس  
1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني،  
ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما  
وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم، السيد وزير  
الطاقة والمناجم، السؤال الشفوي التالي نصه:

يعتبر مشروع «سوناطراك» المتمثل في نقل الغاز الطبيعي  
من منطقة حاسي رمل إلى مصنع أرزيو في الجهة الغربية،  
ومصنع سكيكدة في الجهة الشرقية، من المشاريع الرائدة في  
الجزائر.

هذا المشروع يعبر عدة ولايات منها إقليم ولاية غليزان،  
حيث تمر هذه الأنابيب عبر تراب 7 بلديات، هي: واد  
السلام، منداس، سيدي لزرق، زمورة، غليزان، بن داود،  
يلل، وأخيراً مطمر، ويشكل خطراً محدقاً في بعض الأحيان  
من خلال انفجاراته الجزئية والطفيفة لبعضه من دون أن  
يخلف أضراراً بشرية والحمد لله.

لكن أصبح هذا المشروع، أي نقل الغاز عن طريق  
الأنابيب، يضايق النسيج العمراني، وذلك لحجمه المتكون  
من 11 أنبوباً، بالإضافة إلى أنبوب (Metagaz) مما زاد في  
إعاقة التنمية المحلية.

كما أن هذه الشبكة الضخمة تمر على أراضي الملاك  
الخواص، الذين يشكون من عدم تعويضهم عن نزع  
ملكيتهم الخاصة من أجل المنفعة العامة، سواء بطريقة شراء  
الأراضي من طرف «سوناطراك» أو كرائها لمدة معينة، مع  
العلم أن هؤلاء الملاك يعيشون هذا المشكل منذ أكثر من  
30 سنة.

وعليه، السيد معالي الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة  
من أجل:

1) عملية تحويل هذه الشبكة الضخمة من المحيط

يكن من أمر، فإن المصالح المختصة لدائرتي الوزارية بصدد  
التحضير حالياً لعقد اجتماعات مع مختلف الأجهزة الأمنية  
المعنية، للمساهمة في إيجاد حل لتسوية هذه القضية.  
أشكركم على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد  
بوزيد بدعيده هل لديه ما يضيفه أو ما يعقب عليه، بناء على  
الرد الذي أتى به السيد الوزير؟

السيد بوزيد بدعيده: شكرا سيدي الرئيس؛ أشكر  
السيد معالي وزير الداخلية والجماعات المحلية على هذه  
الإجابة التي تستوفي الشروط، خاصة في تلك المرحلة التي  
كانت تتطلب إجراءات أمنية خاصة، ولكن اليوم وبعد  
تحسن الظروف الأمنية التي تشهدها البلاد، وكذلك بعد  
القرارات المتخذة من طرف سلطات الدولة الجزائرية في  
استرجاع بنادق الصيد للمواطنين على مستوى مختلف  
الولايات، يستوجب أيضا القيام بعملية مثل العمليات  
الأخرى، أي إيجاد حل لقضية هؤلاء الأشخاص الذين  
اشتروا بنادق صيد برخص قانونية وكذلك بالعملة الصعبة  
وتم استيرادها من الخارج، يجب إيجاد الحل ولو كان عددهم  
قليلاً - كما ذكر السيد معالي الوزير - وهو لا يتجاوز 2000  
مواطن.

شكرا معالي الوزير؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى  
وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد بوزيد بدعيده؛ أسأل  
السيد الوزير هل لديه ما يضيفه لتكملة مضمون الرد الذي  
سبق وأن تقدم به للزميل عضو مجلس الأمة؟

السيد الوزير: نحن كلنا أمل لإيجاد حل لهذه القضية  
إن شاء الله، لأن العدد يفوق 300.000 بالنسبة لجميع  
البنادق المحجوزة، سنجد لها الحل إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نتنقل الآن إلى  
السؤال الشفوي الثاني، والمتعلق بقطاع الطاقة والمناجم،  
والكلمة للسيد عبد القادر زروقي.

1) توقيف العمل بالأنايب التي تشكل خطراً.  
2) إستبدال بعض أجزاء الأنايب وتدعيم النقاط التي أصابها الصدأ.  
3) القيام بعمليات التفتيش المستمر للمعاينة وإعادة التأهيل.

كما أن هناك مشروعاً لتحويل مسار أنبوبين قديمين للغاز بطول 110 كلم لتجنب مدينة غليزان ولإبعاد هذين الأنبوبين عن التجمعات السكنية، وتعمل حالياً مصالح «سوناطراك» على تحضير ملف المناقصة.

وعليه، فإن قطاع الطاقة والمناجم، يعمل جاهداً على إيجاد الحلول الملائمة، لتحقيق الأمن لمواطني المنطقة وتوفير الطاقة اللازمة للبلاد.

أما بالنسبة لسؤالكم حول تسوية أصحاب الأراضي التي تمر بها الأنايب ومنحهم التعويضات القانونية، يطيب لي أن أخبركم بأن المصالح المختصة «لسوناطراك» على استعداد لتسوية هذه الملفات، حسب ما ينص عليه القانون. للإشارة، تم تعويض أغلب ملاك الأراضي على مستوى ولاية غليزان بالنسبة للملفات القديمة إلا البعض منها التي يرجع التأخر في عدم تسويتها بالأساس إلى عدم وجود عقود الملكية، وجود نزاعات بين الورثة، أو عدم معرفة أصحاب الأراضي الحقيقيين.

وفي هذا السياق، تم إحصاء كل ملاك الأراضي لولاية غليزان، بهدف تحديد المساحات المتضررة وكذلك الطبيعة القانونية لكل أرض، وقد تم تقديم الحصيلة لفوج العمل الذي تم تشكيله في 2012، بناءً على طلب من الوزارة.

وعملاً بتوصيات اللجنة، شرعت المصالح المختصة «لسوناطراك» في عملية تحديد قيمة الأرض وتقييم المناطق التي لم تقيم بعد، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع أسعار العقار، وتوشك هذه العملية على الانتهاء، وقد تم إعلام المعنيين بأن ملفاتهم متكفل بها وهي في طريقها إلى الحل، بحيث توجد الملفات عند الموثق المكلف بعملية الدفع بهدف معالجتها.

أشكركم والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد القادر زروقي هل لديه تعقيب حول الموضوع؟

العمرائي لهذه البلديات؟  
2) تعويض الملاك المنتزعة أراضيهم في إطار هذا المشروع، طبقاً للفصل الثالث من الدستور والمتعلق بالدولة في مادته 20 أو القانون العضوي رقم 90-11، والمتعلق بنزع الملكية، وكذا المادة السابعة من قانون المحروقات المصادق عليه مؤخراً؟  
شكراً سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر زروقي؛ والكلمة الآن للسيد وزير الطاقة والمناجم.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل.  
شكراً للسيد عبد القادر زروقي على سؤاله المتعلق بأنايب البترول والغاز التي تمر على ولاية غليزان، وإمكانية تحويل وجهتها من المحيط العمراني، وكذا مسألة تعويض ملاك الأراضي التي تعبر أراضيهم هذه الأنايب. كما تعلمون، يعبر ولاية غليزان 11 أنبوباً منها 06 أنابيب للغاز، و02 لغاز البترول المسال و01 للمكثفات و02 للبترول الخام، وهذا على مسافة حوالي 70 كلم.

وقبل أن أجيء على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، المتعلق بإمكانية تحويل وجهة هذه الأنايب من المحيط العمراني للمدينة، يجب التوضيح بأن قطاع الطاقة والمناجم أنجز كل هذه المشاريع، التي يرجع تاريخ إنجاز البعض منها إلى الستينات، في إطار القوانين المعمول بها وبعد موافقة كل المصالح المعنية.

كما يجب الإشارة إلى أن القطاع غير مسؤول عن هذه الوضعية، لأن المساكن بنيت بعد إقامة هذه المشاريع، بحيث أحصت المصالح المختصة أكثر من 2000 بناية متعدية على ممر هذه الأنايب، غير أن معالجة هذه الوضعية لا يمكن أن يتم حالة بحالة، بل يجب التكفل بها بصفة شاملة من قبل كل الجهات المعنية.

وحرصاً منها على سلامة وأمن المواطنين والأملاك، تقوم المصالح المختصة «لسوناطراك» بعدة عمليات بهدف تأمين وتأهيل وتحديث الأنايب، منها على الخصوص:

الوطنية للصيادين البحارة تحدثت عن كارثة بيئية؛ في الواقع، إن جهاز المعالجة البيولوجية والكيميائية الذي تمر عليه حتما نفايات النفط يعرف أعطابا ثقيلة، وهذا يشكل تهديدا خطيرا للساحل.

معالي الوزير،

- فما هي التدابير المتخذة لهذا الوضع الخطير في ولاية سكيكدة؟ وما هو الوضع بالنسبة للمصافي الأخرى في الجزائر الموجودة في الموانئ؟

- ما الذي ينبغي عمله لمعالجة تصريفات النفط وتشجيع إنشاء مناطق بحرية محمية؟  
تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير والشكر.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد نور الدين ديب، الذي قرأ على مسامعنا السؤال الموجه من قبل زميله السيد محمد الطيب العسكري؛ الآن، أحيل الكلمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم، للرد على السؤال المذكور.

**السيد وزير الطاقة والمناجم:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل.  
شكرا للسيد العضو المحترم على اهتمامه بهذا الموضوع الحساس، وهو موضوع المحافظة على البيئة، وعلى سؤاله المتعلق بتلوث البحر الأبيض المتوسط.

في البداية، إسمحوا لي أن أعلم السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بأن القانون المتعلق بالمحروقات قد كرس مبدأ احترام قواعد حماية البيئة في مجال المحروقات، بحيث أسند إلى سلطة ضبط المحروقات التي أنشئت بموجب هذا القانون، مهمة إبداء الرأي والموافقة على دراسة التأثير على البيئة الخاصة بأي نشاط متعلق بالمحروقات.

وقد كلفها هذا كذلك السهر خاصة على احترام التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها.

وعليه، فإن المصافي تخضع لعمليات مراقبة صارمة ودائمة، خاصة فيما يتعلق بالتسيير المتزامن للتسربات الناجمة عن الحوادث وعن الأحوال السامة التي تحدث أثناء عمليات تنظيف أحواض التخزين.

**السيد عبد القادر زروقي:** شكرا سيدي الرئيس؛ ليس لدي تعقيب.

**السيد الرئيس:** شكرا؛ نقى دائما في قطاع الطاقة والمناجم، والكلمة للسيد نور الدين ديب، نيابة عن السيد محمد الطيب العسكري لطرح سؤاله الشفوي.

**السيد نور الدين ديب (نيابة عن السيد محمد الطيب العسكري):** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء الحكومة ومرافقوهم،  
السيدات والسادة زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
سؤال شفوي موجه إلى السيد معالي وزير الطاقة والمناجم، نيابة عن زميلي الأستاذ، الدكتور محمد الطيب العسكري.  
سيدي الوزير،

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يسعدني أن أطرح عليكم سؤالاً شفويا، هذا هو نصه:

حسب التقرير الذي قدمه عضو مجلس الشيوخ الفرنسي «رولان كورتو» إلى مجلس الشيوخ الفرنسي يوم 21 جوان 2011، حول التلوث في البحر الأبيض المتوسط، عدة بلدان متوسطة تتسبب في تلوث البحر الأبيض المتوسط، والجزائر قد ذكرت باستعمالها المبيدات الممنوعة (Les pesticides interdites) وتصريفات النفط (Les rejets d'hydrocarbures) في البحر الأبيض المتوسط بمقدار 10.000 طن سنويا من من التصريفات الناتجة عن مصافي النفط في الجزائر، هذه التصريفات راجعة أساسا إلى تسريبات المصافي الموجودة في الموانئ.

من ناحية أخرى، علمنا في الأشهر الأخيرة أن الساحل الشرقي أصبح وعاءا للنفايات من النفط المصبوبة في البحر من قبل مصفاة ولاية سكيكدة، عينات أخذت في نوفمبر 2011 بينت وجود نسبة عالية للغاية من النفط؛ واللجنة

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد نور الدين ديب، هل لديه تعقيب على ما جاء في رد السيد الوزير.

السيد نور الدين ديب (نيابة عن السيد محمد الطيب العسكري): نشكر سيادة الوزير على هذه التوضيحات التي جاءت في الإجابة، ونتمنى أن تكون دائما مجهودات مسؤولي «سوناطراك» منصبة حول حماية البيئة المحيطة، سواء كانت بحرية أو يابسة، ومرة ثانية أشكر السيد معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين ديب؛ أظن أنه قد عبر عن الرغبة والتشجيع من أجل بذل شركة «سوناطراك» المزيد من الجهد، للحفاظ على البيئة، وأظن أن الرأي يشاطره إياه السيد وزير الطاقة والمناجم؛ ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية، والكلمة للسيد عبد القادر شنيني ل طرح سؤاله الشفوي.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.  
سيدي الرئيس المحترم،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
رجال الصحافة،  
السلام عليكم.  
الموضوع: سؤال شفوي إلى معالي وزير الموارد المائية.  
سيدي الوزير،

جاء في رسالة فخامة رئيس الجمهورية، بمناسبة اليوم العالمي للماء، السنة الفارطة، أن بداية الألفية عرفت تغيرات ديمغرافية كبرى، وأصبح نصف سكان المعمورة يعيشون في المدن؛ وبالتالي تسيير المجمعات أصبح مشكلة عالمية، فيما يخص احتياطات الماء والطاقة.

سيدي الوزير،  
السنة الفارطة كذلك كان شعار اليوم العالمي للماء هو «الماء للمدن».

وأمام تضاعف المناطق الحضرية والصناعية والكوارث الطبيعية، أصبحت مصادر المياه تعيش ضعفا مستمرا، ووزارتكم كانت سبابة في رفع التحدي وجعلت من الماء أولوية وطنية، ورصدت برنامجا ثريا بقيمة 870 مليار دينار،

أما بخصوص سؤالكم المتعلق بتصريفات النفط من قبل مصفاة سكيكدة، فيطيب لي أن أخبركم بأن المشكل ناجم عن عدم تحمل وحدة معالجة التصريفات التي أصبحت لا تستجيب للمقاييس كما ونوعا.

وبهذا الخصوص، اتخذت المصالح المختصة الإجراءات الوقائية لمنع المحروقات من أن تصب في قناة التفريغ للمنطقة الصناعية، وهذا بزيادة وقت تصفية المياه على مستوى الحوضين اللذين تم بناؤهما لهذا الغرض؛ وبالتالي انخفضت نسبة التلوث بشكل كبير، كما تم وضع جهاز لمراقبة نوعية التصريفات.

وتبقى هذه الإجراءات وقتية، في انتظار تشغيل وحدة المعالجة الجديدة، التي من المتوقع أن تدخل الخدمة خلال هذه السنة، مع العلم أن هذه التدابير تم اتخاذها بالتشاور مع السلطات المحلية المكلفة بحماية البيئة.

للإشارة، سطر قطاع الطاقة والمناجم برنامجا طموحا على المدى المتوسط من الآن إلى غاية 2016 لتأمين وتأهيل وتحديث منشآت المصافي القائمة، للرفع من قدراتها الإنتاجية، مع مراعاة القيود العالمية بخصوص قضايا التلوث والمحافظة على البيئة.

وقد خصصت «سوناطراك» لهذا الغرض استثمارات ضخمة، منها 91 مليار دينار تقريبا للوقاية والأمن والمحافظة على البيئة، و120 مليون دينار موجهة لإنجاز وتأهيل وحدات معالجة التصريفات السائلة والنفائات الصناعية منها على الخصوص الأوحال البترولية وبقايا الحفر.

وعليه، تنفذ حاليا «سوناطراك» برنامجا لتأهيل وتحديث منشآت المصافي لكل من سكيكدة، أرزيو والجزائر والذي يتم من خلاله إنجاز وحدات جديدة لمعالجة وتطهير مياه التفريغ، تستجيب للمقاييس المعمول بها دوليا، مع العلم أن هذه الوحدات هي في طور الإنجاز، ومن المقرر أن يدخل البعض منها الخدمة خلال هذه السنة.

في الختام، أود أن أشير إلى أن قطاع الطاقة والمناجم يعتبر مسألة الحفاظ على البيئة ضمن أولوياته، نظرا لأهمية الموضوع، وأن هناك مجهودات كبيرة تبذل، من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة.  
أشكركم والسلام عليكم.



منشآت تصفية المياه القذرة، ويلخص هذا البرنامج كالاتي:  
- سيرتفع عدد محطات التصفية المنجزة نهاية سنة 2013 إلى 145، بما في ذلك برك التصفية يعني (Les lagunes) وتقدر بـ 800 مليون م<sup>3</sup> سنويا، وسيرتفع عدد هذه المحطات حين استكمال البرنامج الجاري إلى 251، بطاقة تقدر بـ 1 مليار و234 ألف متر مكعب (1.234 مليار م<sup>3</sup>).  
وهذا للإجابة على القسم الأول من سؤال السيد عبد القادر شنيني.

وفيما يخص مخطط العمل لقطاع الموارد المائية في مجال استعمال المياه القذرة المصفاة، أود أن أشير إلى أننا بادرنا بعدة مشاريع، ونذكر الأهم منها:

خلال (2005 - 2007): دراسة عامة حول إعادة استعمال المياه القذرة المصفاة لأغراض فلاحية، صناعية وغيرها، وقد سمحت لنا هذه الدراسة برسم مخطط توجيهي من أجل وضع هذه الاستراتيجية.

خلال (2008-2009): تم القيام ببعض التحقيقات في الميدان، لإحصاء المساحات الفلاحية الواقعة مباشرة بالقرب من محطات التصفية الموجودة، مما سمح بتسطير البرنامج الخماسي (2010-2014).

في سنة 2011: تم تسطير، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، برنامج تجريبي، يهدف إلى مردودية الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الموارد المائية، من أجل تثمين هذه المياه، وكذا تجسيد سياسة اقتصاد المياه. ويتمثل هذا البرنامج في سقي - على المدى المتوسط - 12150 هكتارا واقعة في سبع (07) ولايات، ويتعلق الأمر بولايات: تلمسان، برج بوعرييج، وهران، ورقلة، سطيف، قسنطينة ومعسكر، وأما عن برنامج تنمية هذا المورد فهو يتمثل كالاتي:

في المرحلة الحالية 3 مشاريع في قيد الاستغلال، واقعة في ولايات: بومرداس، برج بوعرييج وتلمسان خاصة مساحة (هنايا)، ويقدر حجم المياه القذرة المصفاة بـ 9.81 مليون م<sup>3</sup> سنويا ويغطي حاجة السقي لمساحة تقدر بـ 1285 هكتارا، ويضاف إلى هذا الحجم 79 مليون م<sup>3</sup>، في طور الحشد لأغراض السقي في كل من ولايات: قسنطينة، سوق أهراس، سطيف، وهران الأشغال في طور الإنجاز، وفي ولاية وهران يتعلق الأمر بتجربة إيجابية تخص مساحة زراعية هي في طور التهيئة والتجهيز والتي تخص مساحة

لإنجاز 18 سدا ومتابعة تحلية مياه البحر ومعالجة المياه القذرة، والكل يعلم أن المياه القذرة المرمية تقدر بـ 3/2 مليار م<sup>3</sup> سنويا.

سؤالي هو كالتالي:

(1) ما هو حجم المياه القذرة المعالجة حاليا؟  
(2) بما أن مناخ وطننا العزيز جاف، لا يسمح ببناء سدود عبر كل المناطق، لماذا لا تعطى الأولوية لمعالجة المياه القذرة واستغلالها في الصناعة والري، في حين نرى أن بعض الدول أصبحت تستغل هذه المياه حتى في الشرب؟  
تقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ والآن أحيل الكلمة إلى السيد وزير الموارد المائية، ليقدم الرد على السؤال.

**السيد وزير الموارد المائية:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيداتي وسادتي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل.  
سأل السيد عبد القادر شنيني سؤالاً وهو في الواقع ينقسم إلى قسمين:

- الإمكانيات المتوفرة (نوعية وكمية) من المياه القذرة المصفاة.

- استعمالها لتلبية حاجيات فلاحية وصناعية.  
فعلا، إن السؤال عن المياه القذرة المصفاة، هو من بين الأسئلة الوجيهة، فهي تشكل أحد أولويات قطاع الموارد المائية، ويرجع ذلك إلى:

- حماية الصحة العمومية والبيئة.  
- تلبية الحاجيات في مجال السقي أو من أجل استعمالات أخرى كالصناعة أو البلديات في المناطق التي تعرف عجزا في الموارد المائية.

تبين ومن خلال الدراسات التي أدها وزارة الموارد المائية، أن حجم المياه القذرة المفرغة على المستوى الوطني يقدر حاليا بأكثر من مليار واحد و200 مليون م<sup>3</sup> (2،1 مليار م<sup>3</sup>) ومن أجل حماية الصحة العمومية والبيئة شرع قطاع الموارد المائية في برنامج أكثر طموحا، في مجال التطهير وإنجاز

دراسة جدوى للمعالجة الثلاثية للمياه القذرة المصفاة، وإعادة استعمالها لسقي مساحات زراعية «بلامليط» لإنتاج الخضروات.

هذه هي المعلومات المتعلقة بملف إعادة استعمال المياه القذرة الحضرية المصفاة.

أشكر مجلسكم الموقر على الاهتمام الذي يوليه لنشاطات قطاع الموارد المائية، وأتمنى أنني قد أجبت على السؤال المطروح من طرف السيد عبد القادر شنيني، وأخيرا تبقى وزارة الموارد المائية والهيئات التابعة لها تحت تصرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لأي توضيح بشأن هذا الملف، وأشكركم على حسن انتباهكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد شنيني هل لديه تعقيب حول رد السيد الوزير؟

**السيد عبد القادر شنيني:** شكرا سيدي الرئيس؛ ومرة أخرى أشكر معالي الوزير على هذا الرد الشامل. سيدي الوزير،

نحن نثمن هذا المجهود المبذول من طرفكم، وفي الحقيقة لقد وفرتم المستوى المطلوب العالمي، ألا وهو 170 لترا توزع يوميا على كل مواطن، نحن على يقين به ونشهد لكم بذلك، ولكن - معالي الوزير - ما نلاحظه في الميدان هو التبذير المفرط، سواء من طرف المواطن أو من طرف مصالح المياه عبر الولايات، نرى قنوات تضييع كميات معتبرة من المياه، والمواطن يغسل سيارته في الشارع، هذا تبذير كبير معالي الوزير، ونحن نرجو أن تتخذوا إجراءات رديعة بخصوص هذه الظاهرة، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ والكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس؛ بالنسبة للنقطة المتعلقة بالاقتصاد المائي، في الحقيقة هذا رهان كبير في القطاع، وقد أعدنا له استراتيجية خاصة به، من أجل تحسيس كل المستعملين، سواء كانوا مواطنين أو فلاحين، أو صناعيين، ولكن أذكر على وجه الخصوص المجال الفلاحي، لأن محطات تصفية المياه المستعملة - بالنسبة لنا - هي موجهة

8000 هكتار تسقى كلها بالمياه القذرة المصفاة في المحطة الكبرى، المتواجدة ببلدية الكرمة.

زيادة على هذا الإنجاز، ينوي قطاع الموارد المائية القيام بعدة دراسات، تخصص حشد المياه القذرة المصفاة، لسقي مساحة زراعية مقدرة بحوالي 25000 هكتار، على مستوى عشر ولايات، وكذا تزويد المركب الصناعي (Metal and Steel) بالحجار.

وبالموازاة لهذه العمليات، أعد قطاع الموارد المائية اعتبارا لأهمية إعادة استعمال المياه القذرة المصفاة، سلسلة من الإجراءات القانونية والتنظيمية، من أجل التكفل الأحسن بهذا الجانب؛ ولهذا وفي سنة 2008 أنشأت وزارة الموارد المائية، مديرية فرعية للمياه غير العادية، مهمتها الأساسية هي ترقية تنمية الموارد المائية غير العادية، وخاصة المياه القذرة المصفاة، وإعادة استعمالها لأغراض فلاحية وصناعية وبلدية (كسقي المساحات الخضراء وتنظيف الطرق... إلخ).

وتندرج هذه العمليات في محور أولوي ومهيكل للسياسة القطاعية، التي تهدف إلى حشد قوي للمورد المائي العادي وغير العادي، لضمان التأمين المائي للبلد بناء على دراسات التخطيط والاستشراف، وعليه ومن أجل تثمين الجهود المبذولة من طرف قطاع الموارد المائية، وضعت الوزارة نظام المتابعة من خلال برنامج تجريبي على مستوى كل الولاية. زيادة على ذلك، وبناء على عملية نموذجية سهلة وتكلفتها ضئيلة، متمثلة في تصفية المياه القذرة عن طريق بساتين التصفية بشكل طبيعي، والتي أعطت نتائج جد مهمة، لهذا اقترحت وزارة الموارد المائية تعميم هذا النوع من طرق التصفية الطبيعية، مع تسجيل مئة وحدة مخصصة للمجمعات السكنية ذات الحجم الصغير (أقل من 100 نسمة) وذلك في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2013.

سيدي الرئيس،

سيداتي وسادتي أعضاء مجلس الأمة،

نظرا لأهمية موضوع إعادة استعمال المياه القذرة المصفاة، ومن أجل الاستفادة من تجارب البلدان، الاتحاد الأوروبي والأمريكي، قام قطاع الموارد المائية بالتعاون مع بلجيكا في مجال وضع نظام استعمال المياه القذرة المصفاة في الزراعة، إسبانيا تحسین التسيير المدمج للموارد المائية العادية وغير العادية (المياه المصفاة القذرة)، أمريكا إنجاز

الصعيدين المحلي والدولي، وذلك في معظم المعارض التي نُظمت، وتمكنت بذلك من منافسة الزربية الإيرانية، حيث أشاد فخامة رئيس الجمهورية أثناء زيارته لبلدية بآبار، سنة 2004، بهذه الزربية وشدد على ضرورة المحافظة عليها وتطويرها.

كما قامت معالي السيدة وزيرة الثقافة في سنة 2006 بزيارة هذه البلدية، وأعطت توجيهات بإقامة مشروع بناء متحف وطني لهذه الزربية.

وفي الزيارة الثانية للبلدية سنة 2008، تفقدت معاليها الأرضية المخصصة لإنجاز هذا المشروع، وقد مضت 5 سنوات من تاريخ هذه الزيارة، ولم يعرف المشروع الانطلاق بعد!

ويبقى هذا المتحف حلما يُراود سكان بلدية بآبار والمنطقة ككل، لهذا نطلب من معاليكم إفادتنا بمعلومات دقيقة عن مصير هذا المتحف. وتقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد خميسي طلوس؛ الكلمة الآن للسيدة وزيرة الثقافة للرد على السؤال.

**السيدة وزيرة الثقافة:** شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله. سيدي رئيس مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة أعضاء المجلس الأفاضل، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أود في البداية أن أتوه - بصدق - بحرص أعضاء مجلس الأمة على متابعتهم للمشاريع الثقافية المسجلة عبر التراب الوطني، وها هو السيد الفاضل، خميسي طلوس، يستوقفنا حول موضوع مشروع متحف بآبار بولاية خنشلة، والذي يرى أنه قد تأخر إنجازَه إلى حد اليوم، وأنا بكل تواضع موافقة جدا معه.

أود بهذه المناسبة الطيبة أن أوافيكم بالمعلومات المتصلة بهذا المشروع الهام، الذي يندرج ضمن المساعي المبذولة في إطار حفظ وترقية التراث الثقافي غير المادي، لاسيما وأن زربية منطقة بآبار ترمز إلى الحس الجمالي الذي يميز تراثنا الثقافي، وهي الزربية التي أبدعت في صناعتها أنامل نساء الأوراس، وجعلتها تكسب شهرة دولية وعالمية قبل

أولا وقبل كل شيء للفلاحة وإعادة استعمالها في الفلاحة، لأن القطاع الفلاحي يبقى هو القطاع الذي به أكثر التسربات وهذه حقيقة، إذن لدينا برنامج تحسيس في هذا المجال بمشاركة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وكذلك مع الغرف الفلاحية الموجودة على مستوى الولايات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بالنسبة لأهمية إعادة استعمال هذه المياه فهي تدخل ضمن استراتيجية وطنية ونحن بلد شبه جاف، لذا فالاستراتيجية تعتمد كذلك على تجنيد المياه من خلال السدود والآبار، يعني بالنسبة للمياه الجوفية، لكن يعد تجنيد المياه أو إنتاج المياه غير العادية بما فيها المياه التي تستخرج من تحلية مياه البحر أو المياه المعالجة في المصفاة محورا أساسيا لتأمين الجزائر من إشكالية المياه، فنحن نسير في هذه السياسة، وخصوصا أن ما تم إنجازَه في هذه العشرية لم يسبق له مثيل، وهذا بشهادة حتى الفاعلين في هذا الميدان على المستوى الدولي بالنسبة لتجربة الجزائر، ونحن واعون بالمجهودات التي لا تزال نبذلها، وخصوصا في هذا المجال الخاص باقتصاد المياه، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل إلى قطاع الثقافة، والكلمة للسيد خميسي طلوس، لطرح سؤاله الشفوي.

**السيد خميسي طلوس:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة ومساعدوهم، السيدات والسادة زملائي الأعضاء، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيدة وزيرة الثقافة. طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويا التالي نصه:

تُعد زربية بآبار بولاية خنشلة ذات شهرة وطنية وعالمية، حيث تمكنت من افتكاك العديد من الجوائز على

ينجز المشروع على رقعة أرضية مساحتها 1500 م<sup>2</sup>.  
 (2) بتاريخ 02 جانفي 2007، تم الإعلان عن مناقصة وطنية للمسابقة في الهندسة المعمارية، بغرض إنجاز دراسة ومتابعة إنجاز متحف الزربية ببابار، وهي المناقصة التي أعلنت بخصوصها لجنة تقييم العروض الولائية بتاريخ 27 جانفي 2007 بعدم الجدوى.

(3) أعيد الإعلان عن المناقصة مجددا بتاريخ 15 مارس 2007، ومنحت لجنة الصفقات العمومية بالولاية الدراسة إلى مكتب دراسات عمومي تابع لولاية عنابة، الذي أعد دراسة لم تكن.. أخي العضو قال إنني تنقلت إلى عين المكان سنة 2008 وهذه حقيقة وكنت بمرافقة خبراء في التراث وفي المتاحف، واطلعنا على الدراسة التي تقدم بها شاب مهندس من مكتب الدراسات، فقد لاحظنا أنها غير مطابقة في العديد من جوانبها للمواصفات المتحفية.

أعرض عليكم الإشكال الذي طرح سنة 2008 ونحن هناك في بابار، ربما الأخ كان موجودا (يعطيك الصحة) فإما أن نسحب الدراسة من مكتب الدراسات، وخاصة ذلك الشاب المهندس المتواجد دائما بعنابة وهو مؤمن بذلك المشروع، لكنه لم يتلق معلومات حول ما يجب أن يتوفر عليه المتحف، وعمل بما لديه من خبرة، فإما أن ننزع منه المشروع ونأتي بمهندس آخر من العاصمة أو من تيزي وزو، من «بلاد خليفة تومي»، وإما أن نقوم بتكوين ذلك المهندس في بلاد المتاحف، ليتعلم وليعلم الآخرين، لقد قررنا أن نعمل بالحل الثاني، لا من العاصمة ولا من معاتقة، لكن نرسل المهندس إلى بلد أوروبي ليتكون وذلك ما قمنا به، ورافقه أربعة مهندسين آخرين (بحكم وجود مشاريع في ولايات أخرى) وأرسلنا معهم مؤطرين وبالضبط إلى باريس وكان في انتظارهم مؤطر كذلك من المغربين الجزائريين الذين يحبون بلادهم، وتكوينهم كان جيدا ودام أسبوعين، إذن عندما رجع إسمحوالي أن أقول بأنه أعاد الدراسة المتعلقة بالتراث لأنه أصبح مهندسا يعرف الآن ما هي حقيقة المتحف، فطلب بطبيعة الحال إعادة التكلفة، الآن أصبح المتحف حقيقيا، فطلبنا إعادة التكلفة فارتفعت من 6 ملايين سنتيم إلى 7.6 مليار سنتيم، لكن أعتقد أنكم تعرفون الإجراءات، فبعد إعادة الدراسة والانتهاؤها منها سنة 2009، مرة أخرى تم الإعلان في الولاية عن مناقصة أخرى، وهذا من أجل الإنجاز، تم الإعلان عن

اليوم، إن إدراكنا لأهمية حفظ هذا البعد التراثي وتوصيله للأجيال في نمطه الأصلي والحقيقي، جعلنا نسعى من أجل إحداث متحف وطني للزربية الجزائرية، اعتبارا أن بابار هو منبع (وشممتنا) أي أصلتنا، إذن متحف وطني للزربية الجزائرية بمختلف أشكالها وأنواعها، على أن تكون ولاية خنشلة ومنطقة بابار بالضبط هي النواة وهي المقر.

ليست الغاية من إحداث متحف للزربية لعرض نماذج للجمهور فحسب، وإنما الغرض الأساسي هو تمكين الباحثين من تدوين وتسجيل المعارف المتصلة بصاقتها والتعريف بميزاتها والترويج لمعانيها، لأنه لكل نقش معنى ورسالة، وجعلها في مأمن عما يمكن أن تتعرض إليه من شوائب يمكن أن تلحق بها بفعل التصنيع الآلي، لاسيما وأنها أضحت عرضة للتقليد السلبي خارج الوطن وللسرقة، أي سرقة الفكر والإبداع، طالما كان إنشاء هذا المتحف حلما استحالت تحقيقه لسنوات، إلى أن جاءت التوجيهات الكريمة لفخامة السيد رئيس الجمهورية - لقد صدقت - لتدعم قناعتنا وتمنحنا الفرصة لتحقيقه، وسعينا - كما ذكرتم - منذ 2006 من أجل تنفيذه، علما أن إنجاز أي متحف ليس كمثل المرافق العادية، بل يتوقف على دراسات دقيقة وخبرات عالية لا تخص البناية فقط بل تخص أيضا وفي المقام الأول التصور العلمي والفني والتقني لمضمون المتحف وكيفية عرض المجموعة المتحفية في جانبه العلمي وأهدافه التربوية والتثقيفية والعلمية، فبقدر ما هو متحف بالمفهوم العام فهو مخبر للدراسة والبحث.

بالموازاة مع الشطر المتعلق بالجانب النظري المتعلق بالتصور، سعينا من أجل إنجاز المرفق بعد طول الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح الأرضية، وسجل المشروع في إطار البرنامج الخاص بتنمية الهضاب العليا على المستوى غير المركزي تحت إشراف الولاية (Engestion PSD) إذ لا يمكننا أن نخفي على أنفسنا، لأننا في منزلنا ويجب أن نصرح بأمر واليد في اليد لكي نسلك نفس الاتجاه ونعمل من أجل الخير للجميع، وفيما يلي الخطوات التي تم القيام بها من أجل انطلاق هذا المشروع:

(1) تم تسجيل مشروع إنجاز متحف الزربية بمنطقة بابار بولاية خنشلة على مستوى مصالح وزارة المالية، وفق الإجراءات المتبعة لتسجيل المشاريع العمومية سنة 2007، برخصة برنامج قدرها 6 ملايين سنتيم، على أن

نبقى في كل مرة نقوم بالإعلان ثم الفسخ، وهكذا، نحن نعمل أحيى العضو لكي تنطلق الأشغال خلال السنة الحالية وتنتهي خلال سنة 2015، بمناسبة الاحتفال بقسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015، خاصة وأن المجموعة المتحفية، يعني الأشياء التي يجب أن تكون بداخل المتحف هي موجودة، وأنا أدعوكم من عمق قلبي - سيدي العضو - لمرافقتي اليوم على الساعة الثالثة مساءً إلى المتحف الوطني للفنون الحديثة والمعاصرة «ماما» وهو غير بعيد عنا، لكي ترى بأعينك أن الزرابي التي برمجت لكي تكون في متحف بابار، هي موجودة بفضل إهداء من طرف مواطن جزائري، اعترف لبلده ولوطنه ما منحه وما أعطته الجزائر، فقد قام صباح ذات يوم وقال أسأل نفسي - كما فعل كينيدي - لقد منحني بلادي الكثير، فماذا يمكنني أن أعطيها أنا في المقابل؟

قال لذي 4000 قطعة من كل الأنواع سأعطيها هبة للجزائر، لكي توضع بالمتاحف الجزائرية، ومن حسن حظ الجزائر أنه من بين 4000 قطعة من مختلف الأنواع، هناك أكثر من 350 زربية من الجزائر ومن العالم، ومن بينها مجموعة ثمينة جدا من زرابي بابار القديمة جدا، التي استرجعها من الخارج، ترى بأن المجموعة موجودة ومشروع المتحف العلمي والثقافي والتقني موجود، بقي كيف يتم إبرازه فقط، يجب أن نضع اليد في اليد، كما نرجو ألا تغضبوا علينا لو جلبنا مؤسسة من خارج عن الولاية، وشكرا.

**السيد الرئيس:** إن شاء الله، شكرا للسيدة الوزيرة؛ أعود فأسأل السيد خميسي طلوس، هل لديه إضافة يضيفها لتعقيب على رد السيدة الوزيرة؟

**السيد خميسي طلوس:** شكرا معالي السيدة وزيرة الثقافة على الإجابة وما تضمنته من توضيحات حول إقامة متحف زربية بابار؛ الذي يعلق حوله مواطنو ولاية خنشلة أمالا كبيرة، وفي هذا الإطار أطلب كباقي مواطني الولاية الإسراع في إنجاز هذا المتحف، وشكرا.

**السيد الرئيس:** أظن أن القناعة مكتملة، والسيد عضو مجلس الأمة يكتفي بما جاءت به السيدة الوزيرة، ويتمنى لها التوفيق في الموضوع؛ نبقى دائما في قطاع الثقافة،

ثلاث مناقصات وكان الرد بعدم الجدوى لثلاث مرات، أنت تعرف الأخ السيد، العضو وبعبارك كنت رئيس بلدية مدة سير الإجراءات، وعملا بأحكام قانون الصفقات العمومية، لجأت مديرية الثقافة إلى الاستشارة - بعد ثلاث مناقصات وعدم الجدوى، طبقا لقانون الصفقات - ثلاث مرات خلال سنة 2010، وكانت في كل مرة لجنة التقييم تعلن عن عدم جدوى العملية، وبتاريخ 19 سبتمبر قامت مديرية الثقافة باستشارة رابعة ومنحت لجنة الصفقات المشروع إلى مؤسسة الأشغال - أعتقد أنك تعرفها - وهي مؤسسة مسعي عبد الوهاب، قبل أن يتراجع هذا المقاول عن التزامه، وطلب فسخ العقد بتاريخ 23 ماي 2011، وكان المشروع قد عرف في تلك الفترة - للأسف - تغييرا فبعد أن كنا في قطعة - وكنت تعرفها - بدلت بقطعة أخرى، وكانت تبلغ مساحة القطعة الأولى 1500 م<sup>2</sup> لتصبح في قطعة تبلغ 3200 م<sup>2</sup>، ما معناه؟ معناه أن الأمر يتطلب إعادة دراسة تكييف المساحة، فطلبنا من الشاب إعادة الدراسة، إذن لك النظر في هذا يا أخي.

وعلى ضوء المعطيات الجديدة فإن المهندس بصدد القيام بدراسة مدى تطابق وتوافق العمل، وعلى ضوء المعطيات الجديدة التي أفرزتها طبيعة الأرضية المخصصة، قام مخبر الإسكان والبناء لأم البواقي (CTC) خلال نهاية سنة 2012، بطلب من مديرية الثقافة، بإجراء دراسة جيو تقنية والذي أقر بصلاحيات الأرضية الجديدة، وفي الأسبوع الأول من شهر أفريل سنة 2013 عقد اجتماع بمقر مديرية الثقافة لولاية خنشلة وبحضور مكتب الدراسات الذي يمثله المهندس الذي تم تكوينه بالخارج، والذي كان قد أعد الدراسة الأولية للتعيين، من أجل دراسة مدى تعيين معطيات الدراسة التي قام بها؛ وبالتالي وبتاريخ 16 أفريل تم إيداع دفتر الشروط المعدل على مستوى اللجنة الوطنية للصفقات العمومية، وحرصا منها في الإسراع بإنجاز المشروع، ستقوم مديرية الثقافة خلال الأيام القليلة المقبلة، عملا بأحكام قانون الصفقات، بما أننا قد تلقينا ثلاث مرات عدم الجدوى، بالإضافة إلى طلب المقاول فسخ العقد، لجأنا إلى استشارة مباشرة مباشرة لاختيار مؤسسة الإنجاز.

سيدي العضو،  
أستسمحكم ألا تغضبوا منا إن نحن استدعينا مؤسسة إنجاز من ولاية باتنة أو قسنطينة أو عنابة، لأنه لا يمكن أن

والكلمة للسيد جمال قيقان ل طرح سؤاله الشفوي .

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

معالي السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي موجه إلى معالي وزيرة الثقافة وهذا نصه: تعتبر قلعة بني حماد التاريخية منارة ثقافية وإرثا حضاريا كبيرا تزخر به الجزائر، وهي عاصمة لأعظم دولة إسلامية شهدتها المنطقة، لكنها اليوم - وللأسف - تعاني زوالا حقيقيا يسير بوتيرة سريعة، ناجم عن الإهمال واللامبالاة من طرف الجهات المعنية.

سؤالي المطروح معالي الوزيرة:

(1) إلى أين وصلت دراسة المشروع الخاص بترميم قلعة بني حماد؟

(2) ألا تفكرون في إعادة إحياء مهرجان قلعة بني حماد، الذي توقف منذ بداية التسعينيات بسبب الوضع الأمني؟ علما بأن هذا المطلب - معالي الوزيرة - يلح عليه جميع سكان المنطقة.

تقبلوا - معالي الوزيرة - فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد جمال قيقان؛ والكلمة مرة أخرى للسيدة وزيرة الثقافة للرد على السؤال .

السيدة وزيرة الثقافة: شكرا مكررا سيدي الرئيس؛ ودعوني أكرر بصدق شكري لكل أعضاء مجلس الأمة على العموم، وللسيد جمال قيقان على الخصوص، على ما تبذلونه من حرص في سبيل حفظ وترقية التراث الثقافي للأمة الجزائرية، ومن هذا المنطلق أثنى بالخصوص على حرص أخي العضو، على ضرورة ترميم قلعة بني حماد بولاية المسيلة، وعلى ضرورة التكفل بالتراث المادي وغير المادي للمنطقة، لاسيما وأن هذا الموقع مصنف ضمن قائمة التراث العالمي، ويشكل إحدى المحطات الهامة في تاريخنا وفي تاريخ الحضارة الإنسانية.

يتفرع نص السؤال إلى محورين هما:

(1) ترميم قلعة بني حماد.

(2) إحياء مهرجان قلعة بني حماد.

لنبدأ بالترتيب:

أولا، بخصوص الشطر الأول من السؤال المتعلق بترميم القلعة، أخي العضو يعرف أنه ليست قلعة بني حماد عاصمة الدولة الحمادية - كما يظن البعض - أنه معلما منفردا، بل قلعة بني حماد هي قطاع متكامل الأطراف يشمل العديد من الشواهد، مترابطة الوظائف في نسق هندسي متكامل، لاسيما وأنه يحتوي على مسجد ومنارة وقصر، بالإضافة إلى أسوار القلعة، التي تمتد على طول 7 كلم والتي تم هدم الجزء الأكبر منها - للأسف - إبان الاستعمار، وحيث إن القلعة مصنفة ضمن قائمة التراث الدولي العالمي، فإن كل ما يتصل بترميمها وتأمينها وتأهيلها، سواء من حيث الدراسة أو الأشغال، يخضع لرأي وموافقة المصالح المختصة لوزارة الثقافة، تطبيقا للقانون رقم 98-04 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويخضع لرأي المصالح المختصة لمنظمة «اليونسكو»، وخاصة لجنة التراث العالمي.

إن تركيبة هذا الموقع بمعاله المترابطة يملّي واجب الاعتناء ليس بالقلعة فحسب، بل بكل الفضاءات التابعة له وفي هذا السياق نشير إلى ما يأتي:

تم إعداد مخطط لحماية الموقع الأثري والمنطقة المحمية وإجراء الأشغال الاستعجالية ولقد رصد لهذا المشروع في إطار برنامج تنمية الهضاب العليا مبلغ 1 مليار سنتيم بالنسبة للدراسة، و5 ملايين سنتيم للأشغال التي ستنتقل فور إتمام واعتماد الدراسة الجاري إعدادها من قبل مكتب دراسات مختص، علما أن اعتماد تلك الدراسة يتم من طرف المصالح المختصة لوزارة الثقافة ومصالح لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة «اليونسكو»، وستحدد هذه الدراسة التي توشك على الانتهاء ما يلي:

(1) تحديد مساحة الموقع ومجال الحماية، يظن الناس بأن قلعة بني حماد هكذا فقط.. لا بل هي مدينة بكاملها.

(2) طبيعة العلامات والدعائم التعريفية التي يتعين وضعها بجوار الموقع لإعلام الزوار.

(3) أشغال التهيئة الخاصة بوضع المسالك السياحية للموقع.

(4) تحديد أماكن إجراء الحفريات، لأنه يوجد تراث

رقم 03-297، المؤرخ في 10 سبتمبر 2003، الذي يحدد شروط تنظيم المهرجانات الثقافية وكيفيةاتها.

(2) توقف ما كان يسمى بمهرجان القلعة ما يقارب 10 سنوات، بسبب عدم تأسيسه كمهرجان ثقافي يؤهله لكي ينظم دوريا وباستمرار، وهنا يكمن الفرق بين المهرجانات الثقافية المؤسسة، والفعاليات الثقافية الأخرى التي ليست مؤسسة لكنها حرة.

(3) في سنة 2008، أعادت وزارة الثقافة إحياء هذه التظاهرة، في شكل ليس بالنحو المعتمد بالنسبة للمهرجانات الثقافية المؤسسة ونظمت فعاليات ثلاثة محاور وهي:

(أ) الأيام الوطنية لمسرح قلعة بني حماد، التي تنظم خلال شهر مارس من كل سنة، بمشاركة ما لا يقل عن 16 ولاية.

(ب) الملتقى الوطني حول تاريخ وأعلام منطقة المسيلة.  
(ج) أيام الحضنة الوطنية للأغنية البدوية والشعر الشعبي، وفي سياق متصل بهذا الموضوع، حظيت ولاية المسيلة إلى حد اليوم بتأسيس ثلاثة مهرجانات وهي:

1 - مهرجان «القراءة في احتفال» والذي يهدف إلى ترقية المطالعة العمومية، خاصة في أوساط الأطفال الناشئة ككل الولايات.

2 - مهرجان «الفنون والثقافات الشعبية» لولاية المسيلة، وهي التظاهرة التي تنظم طوال السنة في شكل تبادل الأسابيع الثقافية، بين ولاية المسيلة وخمس ولايات أخرى من الوطن العزيز، يعني تستضيف ولاية المسيلة خمس ولايات وتزور بدورها في نفس السنة خمس ولايات، وتمكن هذه الفعاليات كثيرا من الفنانين والحرفيين والأدباء في الولاية من المشاركة وتحصيل عائدات مالية مقابل عروضهم وأدائهم والتواصل وتمكين الاحتكاك فيما بينهم مع إخوانهم في الولايات الأخرى وتمكنهم من عرض التراث وعادات الحضنة في الولايات الأخرى، كما تنتقل الولايات إلى المسيلة نفس الشيء، وأنت فهمت الهدف الأسمى من هذا التبادل ولكي نقوي إسمنت الأخوة والتأخي.

3 - أما المهرجان الثالث فهو «المهرجان المحلي للإشاد»، الذي ينظم عادة في شهر أفريل من كل سنة، حيث اختيرت ولاية المسيلة وبالضبط مدينة بوسعادة،

تحت الأرض.

(5) طبيعة أشغال الترميم على المعلم، بعد الانتهاء من إنجاز الأشغال الاستعجالية الحالية، ونحن نعمل على أن نتطلق أشغال الترميم، خلال نهاية هذه السنة إن شاء الله.

ثانيا، من حظ ولاية المسيلة أنها تزخر بكثير من المواقع الأثرية والتاريخية الهامة والمترابطة، مما يضفي عليها صفة الإقليم التراثي، إذا كان اسم المسيلة قد اقترن بقلعة بني حماد لدى العامة من الناس، إلا أن جرد الممتلكات الثقافية العقارية بهذه الولاية، يبين وجود ما لا يقل عن 141 موقعا أثريا وتاريخيا منها 25 موقعا يعود إلى فترة ما قبل التاريخ و92 للفترة القديمة و5 للفترة الإسلامية و19 للفترة الحديثة.

إن التكفل بهذا العدد الهائل من المعالم والمواقع لا يتأتى إلا في إطار برامج متعددة السنوات وفق ما يسخر سنويا للقطاع من إمكانيات، وهو ما يهدف إليه المخطط التوجيهي للمعالم والمواقع الأثرية والتاريخية (2009-2015) الذي اعتمده الحكومة، وفي هذا السياق أشير إلى أنه بحوزة ولاية المسيلة 10 عمليات مسجلة بغلاف مالي إجمالي قدره 36.5 مليار سنتيم للمشاريع التراثية، ومن جملة هذه المشاريع، إضافة إلى مشروع ترميم قلعة بني حماد، العمليات الأساسية (لكي لا أضيع الوقت يمكنني أن أقدمها لكم السيد العضو).

في الخلاصة، يمكنني أن أقول بأن مشروع قلعة بني حماد متكفل به، أشير فقط أنه يمكنك أن تسأل المختصين فمشاريع الترميم تتطلب وقتا طويلا وتحتاج إلى أموال كبيرة أضخم من المباني الجديدة ومكتب الدراسات المتكفل بهذه المشاريع يمثله مختص وهو بصدد الانتهاء من الدراسة، فنحن نعمل بالتنسيق معه ولا يوجد إشكال في ذلك، نحن نتعاون معه لكي تمنحنا لجنة التراث العالمي الترخيص وإلا ستسحب التصنيف - وهذا مهم جدا - ونحن لا نحب ذلك وسنطلق مباشرة في الترميم.

أما بخصوص المحور الثاني من السؤال والمتعلق بتأسيس المهرجان الثقافي بالموقع فأود في البداية:

(1) أن أشير إلى أن مهرجان القلعة في صيغته الماضية لم يكن أبدا مهرجانا مؤسسا، حيث سبق له وأن نظم سنتي 1998 و1999 بتسمية مهرجان، لكن ليس بمفهوم المهرجانات الثقافية التي حددها المرسوم التنفيذي

استعداد وزارة المالية حفظها الله. أتعلمون ما هو التأسيس؟ بعض الناس يظنون أن التأسيس هو قرار صادر من طرف وزارة الثقافة، ليته كان كذلك! لدينا دولة يجب أن نحافظ عليها وأن نحبا ونحترمها، فالتأسيس يأتي بقرار بعد موافقة الوزارتين الموقرتين والمهمتين - حفظهما الله - وهما وزارة الداخلية ووزارة المالية، فهذه الأخيرة هي التي تسيّر أموال الجمهورية، والقرار يرجع إليها بالموافقة أو الرفض، إذن أنا أقترح على أخي أن نضع اليد في اليد ونذهب إلى السيد دحو ولد قابلية من أجل إقناعه، فهو شخص طيب، وكذا السيد كريم جودي، فهو ابن عائلة وشخص طيب، وبالتالي لن يكون أي إشكال، إن قلعة بني حماد والمسيلة - كما ذكرت - بالنسبة لنا هي ليست بولاية فقط، بل إقليم أثري حسب ما علمنا الخبراء، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل مرة ثانية السيد جمال قيقان هل لديه تعقيب يدلي به؟

**السيد جمال قيقان:** شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا معالي الوزيرة على هذه التوضيحات، لدي بعض الملاحظات فقط وددت الإشارة إليها.

بالنسبة للحماية، أشرت إلى حماية قلعة بني حماد، لأن الدراسة تتطلب فعلا وقتا طويلا، لكن هناك عدة عوامل تؤثر، سواء كانت بشرية أم طبيعية، بكثرة على المعالم الأثرية.

بالنسبة لمهرجان قلعة بني حماد فهو يحيي المنطقة فعلا، فهي عزيزة علينا كما قال المؤرخ مولود قاسم نابت بلقاسم، في إحدى محاضراته في القلعة «القلعة أم بجاية وأخت غرناطة» وبالتالي نطلب من معاليكم السيدة الوزيرة هذا المطلب وهو أن نرسم المهرجان ونرتقي به إن شاء الله، فاليد في اليد لكي نرسم المهرجان، وشكرا معالي الوزيرة.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد جمال قيقان؛ هل أنت موافقة؟ إذن وجدت نصيرا للدفاع أو للمرافعة أمام وزارة العدل ووزارة الداخلية..

شكرا للسيد جمال قيقان وللصيدة الوزيرة؛ ننتقل الآن إلى قطاع الاتصال والكلمة للسيد عبد القادر بن سالم لطرح سؤاله الشفوي.

لاحتضان التصفيات كمهرجان مؤسس؛ لمنطقة ولايات الوسط وعددها 15 على غرار ولاية مستغانم بالنسبة لولايات الغرب وقائمة بالنسبة لولايات الشرق وورقلة بالنسبة لولايات الجنوب.

ثالثا، أما بخصوص مقترح ترسيم «مهرجان قلعة بني حماد الثقافي» بالموقع الأثري، أود إفادتكم أن مثل هذا المهرجان الموجود في موقع أثري مصنف عالميا، يخضع إلى شروط قانونية صارمة، لاسيما إذا كان الموقع - كما قلنا مصنفا ضمن قائمة التراث العالمي، حيث يخضع حينئذ لشروط دقيقة وإلى معاينة مستمرة من طرف مختلف الجهات المخولة، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» إسمح لي فقط، سمعت بمهرجان «تيمقاد» الذي كان في موقع أثري ومصنف عالميا، نحن وضعنا له دفتر شروط ولاحظت اللجنة المختصة بوزارة الثقافة أن الموقع غير مناسب، وكذلك لجنة التراث العالمي «اليونسكو» وعلى هذا الأساس قررنا بناء مسرح خارج الموقع، بتعليمه مكتوبة وصارمة من المختصين الجزائريين ومن لجنة التراث العالمي، هذا فقط لتبادل المعلومات، فإن قرروا جعل الموقع في الداخل فمرحبا، وإن رفضوا سيكون شأنه شأن «تيمقاد» لا مشكلة هنا! بالعكس نحن لا نعتبر أنفسنا خاسرين، كلما حافظنا على تراثنا كان أحسن.

يمكن أن يكون ترسيم هذا المهرجان في فضاء بالقرب من الموقع وليس بداخله، إذا لم يسمح لنا الخبراء بذلك، فهو مقترح قابل للنظر على ضوء ما تفرزه دراسة الموضوع في مختلف أوجهه، والذي يراعي جوانب مختلفة، منها تحديد الأهداف المختلفة للمهرجان وتحديد طبيعة الفعاليات، أظن أننا لا نقيم مهرجانا من أجل المهرجان فقط، يجب أن يتم الموضوع بالتشاور مع المثقفين والعاملين في ميدان الثقافة عن الأهداف، وكذا عن طبيعة الفعاليات مع السيد الوالي، ومدى ملاءمة المرافق الثقافية المتوفرة مع طبيعة النشاط، وتوفير وسائل الإيواء والنقل، بما يسهل مهمة المنظمين ويضمن راحة الفنانين المشاركين، دون إغفال مدى استعداد السلطات المحلية لمرافقته، لأنه يجب أن نوقف مسألة تمويل وزارة الثقافة للمهرجان، من حيث النقل الذي لا تراه السلطات المحلية أمرا حتميا، إذن من الأحسن أن يكون العمل جماعيا لتنظيم المهرجان، وخاصة مدى



على كل الترددات الإذاعية التي يتم التقاطها من الدول المجاورة، وقد استلزم ذلك منذ مطلع التسعينيات تعميم إنشاء محطات إذاعية محلية، في مختلف ولايات الجنوب الكبير بالنظر إلى أهمية الإذاعة كوسيلة لدعم التلاحم الوطني، وفضاء يلتقي فيه المواطن بالمسؤول في حوار دائم يسهل التفاهم والتواصل.

وكان آخر هذه الجهود، الصرح الإعلامي الجديد الذي دشنته منذ يومين في مدينة إليزي، والمتمثل في مقر جديد للإذاعة المحلية، مجهز بأحدث الوسائل التقنية، وتهيئة مركز جديد للتلفزيون بالولاية، وتوسيع مساحة البث الإذاعي والتلفزيوني، بحيث لم يعد هناك في ولاية إليزي سوى ثلاثة تجمعات سكانية محدودة العدد، ستلتحق قريباً - إن شاء الله - بقريناتها، فور الانتهاء من دراسة إمكانية تشغيل أجهزة الإرسال والاستقبال بالطاقة الشمسية.

إن الاستثمارات الضخمة التي رصدتها الدولة لضمان التغطية الإذاعية والتلفزيونية في إطار البرنامج التكميلي لدعم التنمية الاقتصادية في الجنوب تقدر بـ 8 مليارات و860 مليون دينار جزائري، موزعة عبر مجموعة من العمليات تشمل تحسين وتوسيع التغطية الإذاعية عبر التردد الإذاعي ذي الجودة العالية (FM) في ولايات: تندوف وأدرار وبشار وورقلة والوادي وإليزي وتمنراست وغرداية. ونضيف إليها بسكرة والأغواط والبيض في الهضاب العليا.

وقد تم اعتماد البث على موجات (FM) نظراً لجودة البث على هذا التردد وقلة تكلفة تجهيزاتها رغم محدودية الرقعة التي يصل إليها البث عبر هذه الموجات، وهو ما يتطلب نصب أجهزة إعادة الإرسال في نطاق كل مركز إرسال رئيسي ضمن الشبكة كاملة هي الآن بصدد الإنجاز من طرف المؤسسة العمومية للبث الإذاعي والتلفزيوني (TDA) ومنذ يومين فقط تمت هذه العملية في خمس مناطق بولاية إليزي وهي طاغات وتمغوالين وتينفويا وأفرا وماركسين.

من جهة أخرى، سجلنا عدداً من المشاريع التي تخصص لإنشاء الهياكل القاعدية لمحطات ومراكز البث في الجنوب وتجهيزها وكذا إنجاز المقرات التقنية والإدارية للمراكز الجهوية بما يمكن مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيوني من وضع 167 جهاز بث وإعادة بث على موجة (FM) بقوة تتراوح بين 50 واط و2 كيلواط ودخل المشروع حيز التنفيذ في

السيد عبد القادر بن سالم: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي جد موجز، يتعلق بمحطات البث وهذا نصه:  
لا تزال - السيد الوزير - محطات البث، خاصة في الجنوب في حاجة إلى دعم على مستوى التجهيزات ووسائل النقل، باعتبار أن المسافة الشاسعة التي تغطيها هذه المحطات تتطلب جهوداً إضافية.

كيف يمكن التغلب على هذه الوضعية، والتحديات التي تواجه الوزارة، قصد الوصول إلى الأفضل؟  
شكراً سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكراً للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد وزير الاتصال، للرد على السؤال، فليتفضل مشكوراً.

السيد وزير الاتصال: بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛  
السيد الرئيس،  
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،  
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
أتاح لي النائب المحترم، السيد عبد القادر بن سالم، مشكوراً، فرصة اللقاء معكم، من خلال سؤاله الشفوي المتعلق بحاجة محطات البث في جنوب البلاد إلى دعم في التجهيزات، نظراً للشساعة المساحات التي تغطيها هذه المحطات، وأود أن أشير في البداية إلى أن استراتيجية قطاع الاتصال السمعي - البصري على المديين المتوسط والبعيد، تقوم على التغطية الإذاعية الأرضية والتغطية التلفزيونية المرقمنة بحيث ستسمح المشاريع الجاري دراستها أو تنفيذها بإيصال الصورة والصوت «أرضاً» إلى 95% من سكان البلاد بنهاية 2014 والبقية عن طريق «الساتل».

وبما أن السؤال يتعلق تحديداً بالجنوب، فإن الجواب يستدعي التوضيح بأن مناطق الجنوب مناطق مفتوحة

أول اجتماع في تاريخ الجزائر المستقلة تعقده الحكومة خارج العاصمة.

شكرا لكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير؛ أعود فأسأل السيد عبد القادر بن سالم هل يريد التعقيب على مضمون الرد؟

**السيد عبد القادر بن سالم:** شكرا سيدي الرئيس؛ أنا بدوري أشكر السيد وزير الاتصال على هذه المعلومات الكافية وعلى هذا الوضوح في الرؤية وفي الاستراتيجية أيضا، لا أشك لحظة في مقدرة السيد الوزير على احتواء هذا القطاع ومتابعته العملية والتقنية لكونه عالما به، بطبيعة الحال، إن وجوب تدعيم هذه المناطق الجنوبية فيما يخص البث، هو استراتيجية وطنية كونها مناطق حدودية شاسعة، تتطلب بثا واضحا وقويا، نطلب فقط المتابعة.

أشكر السيد الوزير مرة أخرى، ولكن قبل هذا أنه فقط ونطالب بالإسراع - وهذا مطلب ولائي - في الانطلاق الأسرع لمطبعة بشار التي تأخرت كثيرا، والمواطن في هذه المنطقة يعلق الآمال العريضة على هذا المشروع؛ شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا؛ يبدو أن السيد عبد القادر متفق مع السيد الوزير، ولكن مع ذلك أسأل السيد الوزير هل لديه إضافة يريد أن يكمل بها الرد الذي تقدم به قبل قليل؟

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس. سأرد فقط على الجزء الثاني من الملاحظة والمتعلق بمطبعة بشار، تجري الآن أعمال حثيثة لإنجازها ومقرر لها أن تدخل الخدمة - إن شاء الله - في أجل أقصاه الفتح نوفمبر القادم، وستسحب كل الصحف الوطنية، بطاقة 35 ألف نسخة في الساعة، وبذلك سنغطي مناطق: أدرار، تندوف، النعامة والبيض بالإضافة إلى بشار، إذن فليطمئن الأخ العضو، وأنا حريص كل الحرص على أن يتم هذا الإنجاز والذي تأخر فعلا قليلا، ولكن سيتم بحول الله وبمساعدة السلطات المحلية في التاريخ المحدد له بأول نوفمبر كأقصى تقدير، وشكرا.

31 مارس الماضي بأجل إنجاز أقصاه 18 شهرا، ويحتوي على مناقصة لاقتناء تجهيزات لفائدة مناطق: إليزي وجانت والدبداب وبني ونيف وبرج عمر إدريس وغار الجبيلات والطالب العربي، إضافة إلى 27 محطة أخرى بقوة بث متوسطة موجهة: للوادي وتندوف وورقلة وأدرار والأغواط وبسكرة وغرداية والنعامة، هذا إلى جانب تجسيد مشروع اقتناء تجهيزات إعادة بث وتقوية الإرسال بـ 3 محطات (V-SAT).

كما تم أيضا الانتهاء من دراسة مركزين جديدين للموجات المتوسطة بقوة 100 كيلوواط في تندوف وعين أمناس وتسجيل محطتين للموجات القصيرة بقوة 300 كيلوواط في بشار وورقلة لضمان تغطية منطقة الساحل. وسيتم فتح أطرفه هذا المشروع في 16 ماي المقبل، وأود أن أضيف أن هناك برنامجا لتجديد محطات البث على الموجات الطويلة والمتوسطة والتي مر على استغلالها أكثر من 20 سنة.

إن مؤسسة البث الإذاعي والتلفزيوني - الواقعة تحت وصاية وزارة الاتصال - تلقت تعليمات بمضاعفة الجهد لتحسين التقاط البث الإذاعي والتلفزيوني، بالرغم من بعد المسافات وتناثر التجمعات السكانية، وهي ساهرة على تجسيد المشاريع، خصوصا ما يتعلق بإنجاز محطات البث والإرسال التي تتطلب مواصفات وتقنيات معينة، مرتبطة بنوعية الأرضية التي تقام عليها هذه المحطات، وكيفية الحصول عليها ومدى قربها من مصادر الطاقة، وكذا الحصول على تراخيص الجهات الرسمية ذات العلاقة.

إن الجهود المبذولة لفك العزلة عن القرى النائية في عمق البلاد، وتمكين كل المواطنين أنى وجدوا شمالا وجنوبا، شرقا وغربا من وسائل الاتصال العصرية تعكس لوحدها إرادة سياسية قوية لتحقيق تنمية متوازنة بين كافة مناطق الوطن وتمكين الجميع من الفرص المتساوية في الرقي الاجتماعي، وهنا لا بد أن نستحضر التاريخ شاهدا على اهتمام الدولة المبكر بالمناطق النائية والفقيرة من الوطن، إذ أنه ليس من الصدفة أن ينطلق تطبيق سياسة التوازن الجهوي والتي هي أساس العدالة الاجتماعية من الجنوب ولم يمض على استرجاع الاستقلال سوى 4 سنوات، ولم تجف بعد دماء الجزائريين والجزائريات من آثار حرب التحرير المجيدة، كان ذلك في أكتوبر عام 1966، حين احتضنت مدينة ورقلة

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير وللسيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين أفادونا كثيرا في هذه الجلسة عن النشاطات التي تبذل في بلادنا وفي مختلف القطاعات، والشكر موصول للسادة الأعضاء الذين ساهموا في إثارة المواضيع التي كانت موضوع نقاش، أشكركم جميعا على الحضور في هذه الجلسة، نلتقي - إن شاء الله - في مناسبة لاحقة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة  
والدقيقة الأربعين صباحاً

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 06 رجب 1434  
الموافق 16 ماي 2013

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587